

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ؛

وعلى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٧ و ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق المشار اليه النصوص الآتية :

”مادة ٧ - يجب على الموثق أن يتأكد من شخصية المتماقدين غير المعروفين له ببطاقة الحالة المدنية الشخصية أو العائلية أو بأى مستند رسمي آخر، وإلا فيشهادة شاهدين بالعين عاقلين ثابتة شخصيتهما بمسند رسمي.“

”مادة ٨ - لا يجوز توثيق عقد الزواج إلا بحضور شاهدين عاقلين بالعين، وعلى الشاهدين الحاضرين توقيع المرحوم مع ذوى الشأن والموثق بعد تلاوته عليهم.“

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس إدارة بعض الشركات التابعة للتؤسسة المصرية العامة للقاولات والإنشاعات ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تحصل ضريبة الوارد الجمركية على الأصناف الموضحة في الجدول المرفق طبقا للفئات الواردة به .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به لمدة سنة واحدة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣، وعلى وزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

جدول بتعديل الضرائب الجمركية على بعض الواردات

رقم البند	الصنف	وحدة التحصيل	الفاصلة
١٢/٨٧	أجزاء وقطع متفصلة ولوازم للأصناف الداخلة في البنود من ٩/٨٧ لغاية ١١/٨٧ (١) للدراجات النارية والمقاعد المنصوص عليها في البند ١١/٨٧ (ب) غيرها (١)	بالقيمة	١٠٪

(١) الأجزاء والقطع المتفصلة التي تدخل في صناعة الدراجات المحلية والتي تستوردها مصانع معتمدة من وزارة الصناعة تدفع الضريبة الجمركية بواقع ١٠٪ وعلى المصانع المستوردة اتباع التعليمات التي يصدرها مدير عام الجمارك وإسماك دقار قانونية وتخضع هذه الدقار لمراجعة موظفي الجمارك .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥ ؛

قرار :

مادة ١ - يلغى تعيين الدكتور مهندس محمد شفيق عجمور عضواً متدياً بمجلس إدارة شركة عز الدين كامل وشركاه . ويستمر في وظيفته الأصلية أستاذاً لمادة الإنشاءات المعدنية والكجاري بكلية الهندسة بجامعة القاهرة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٦٣

بشأن تجديد إجازة السيد / عبد الفتاح عبد السلام الزيات المدير العام بوزارة الإدارة المحلية للعمل بالمكتب الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٢ بتجديد إجازة السيد/ عبد الفتاح عبد السلام الزيات للعمل خبيراً للاقتصاد الريفي بالمركز الدولي لتنمية المجتمع لمدة سنة اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٠ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٤ المتضمن تعيينه مديراً عاماً بوزارة الإدارة المحلية ؛

وعلى مذكرة وزارة الإدارة المحلية في هذا الشأن ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - تعمد إجازة السيد / عبد الفتاح عبد السلام الزيات المدير العام بوزارة الإدارة المحلية للعمل خبيراً للاقتصاد الريفي بالمركز الدولي لتنمية المجتمع في المدة من ١٩٦٢/٩/٢٤ لغاية ١٩٦٣/٩/١٩ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣١ لسنة ١٩٦٣

بشأن تجديد إجازة السيد المهندس محمد طاهر الجويني للعمل بالملكة العربية السعودية (ممشروع توسعة الحرم المكي الشريف) لمدة ثلاث سنوات من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - تجدد إجازة السيد المهندس محمد طاهر الجويني وكيل الإدارة العامة لتخطيط المدن والقرى بوزارة الإسكان والمرافق للعمل بحكومة المملكة العربية السعودية لمدة ثلاث سنوات من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ على أن تحمل الحكومة المذكورة برتبته واهلقاته خلال مدة الإجازة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر